أتمنى أن يفيدك هذا لكن لا تأخذه إلا بحقه وحقه دعوة بظهر الغيب قل (اللهم اغفر لكاتبه واغفر

لوالديها وأهدها واجبرها
وارحمها وفرج همها وأعطها
ما تتمنى)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكـــــة العربية السعودية

وزارة التربية والتعليم

إدارة تعليم



نشرة تعريـــ
عن

التعليم حق أساسي

نشرة تعريفية

ما هو برنامج التعليم للجميع؟

إن برنامج التعليم للجميع هو التزام دولي يهدف إلى إلزام كل فتى وفتاة في العالم النامي بتلقي تعليم أساسي على مستوى جيد من الجودة مجانًا. أطلقت هذه المبادرة أول مرة عام 1990، ثم تأكدت مجددًا في سبتمبر/أيلول 2000 كأحد أهداف الألفية المراد إدراكها مع حلول عام 2015، لمواجهة التقدم البطيء. تم وضع برنامج التعليم للجميع خصيصًا من أجل:

- **ضمان تعميم التعليم الأساسي ليشمل جميع الأطفال بحلول عام 2015؛**
- **إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي؛**
- **تحسين الرعاية والتعليم المبكر للأطفال؛**
- **ضمان حصول منصف على برامج "مهارات الحياة"؛**
- **زيادة نسبة محو أمية بين البالغين بمقدار 50% بحلول عام 2015**

- تحسين جودة التعليم من كافة النواحي.
- إحراز تقدمًا باتجاه إدراك الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

إنطلق جهود المجتمع الدولي لتحقيق أهداف عالمية في مجال التعليم للجميع الأول في "مؤتمر جومتين" الذي عقد في تايلند عام 1990، وقد جاء انعقاد مؤتمر دكار عام 2000، ليشكل

انطلاقه جديدة في مجال التحرك الدولي، لتحقيق تلك الأهداف وبلورتها، بشكل يشكل إطاراً جديداًلعمل الدول والمؤسسات الدولية.

وقد حدد مؤتمر (دكار) مجموعة من مبادئ العمل أو الأهداف التي تعمل الدول على تحقيقها وهي:

1- توسيع وتحسين العناية بالتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة لصالح أكثرالأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.
2- العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأولاد الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.
3- ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
3- تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو الأمية وتعليم الكبار بحلول عام 2015 ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

5- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين

في ميدان التعليم بحلول عام 2015 مع التركيز على فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع في تعليم أساسي جيد.

6- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، ولا سيّما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.ويأتي انعقاد المؤتمر الوطني للتعليم للجميع تتويجاً لهذه الجهود وليشكل انطلاقة حقيقية تؤسس للعمل المشترك في مجال الاستجابة لهذه التحديات، ويؤمل للمؤتمر أن يحقق الأهداف التالية :

أولاً: تعميم الخطة الوطنية للتعليم للجميع ومناقشة مضامينها.

مما سيتيح مجالاً خصباً للتقرير حول ما تم من أعمال واستنتاجات وما تحقق من أهداف، وما ينتظر من تحديات، أملاً في أن يتحمل الجميع المسؤولية ويخلق مجالاً خصباً لنقاش مضامين الخطة وآفاق العمل المستقبلي.

تطوير الإطار العملي للعمل على المستوى الوطني

يتم العمل بكثافة من خلال مجموعات لاقتراح أطر وطنية لتحقيق الأهداف الوطنية في المجالات الثلاثة ذات العلاقة؛ الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي، التعليم غير النظامي.
ويؤمل أن يتيح المؤتمر مجالاً ملائماً لتطوير مضامين هذه الأطر والاتفاق عليها.

تفعيل الشراكة والعمل المشترك على المستوى الوطني.

يؤمل أن يكون المؤتمر فضاءً ملائماً لتعميق النقاش على المستوى الوطني، بين جميع الشركاء المعنيين في القطاع التربوي، وصولاً إلى فهم مشترك في كافة المجالات ذات العلاقة.

تعزيز العلاقة مع المؤسسات الدولية والشركاء الدوليين.

ينظر إلى العلاقة بين المؤسسات الدولية والدول المانحة والأطر الوطنية على أنها علاقة شراكه حقيقية، وسيتيح هذا

المؤتمر مجالاً آخر لنقاش يوضع فيه تصور يتم من خلاله تكثيف هذا التعاون وتعزيز هذه العلاقة .

التنمية وعلاقتها بالتربية

رسالة إلى كل معلم يعمل في حقل التربية

لا يزال حتى الآن المفهوم الأساسي للتنمية هو تعظيم القدرات البشرية وقد ظهر منذ أواخر القرن الماضي ، وقد لمسنا العلاقة الوثيقة بين التنمية والتربية من خلال ممارستنا المهنية مع الدارسات ، وكيف أنه تتاح الفرص أمامهن لاختيارات أوفر من خلال رفع كفاءتهن وإكسابهن العديد من المهارات الحياتية .

وقد أكد العالم كله على هذا التوجه من خلال المبادرات المتعددة حول التعليم للجميع حتى أن التقارير الرئيسية لقياس تقدم الشعوب الآن تقع تحت مسمى تقرير التنمية البشرية والذي تتبناه منظمات الأمم المتحدة .

عملك ورسالتك تأتي في هذا الإطار الدولي والاهتمام العالمي بالإنسان ، فأنت تتعدي باتصالك مع الطالب مجرد إكسابه مهارات القراءة والكتابة والحساب إلي أفق أوسع وأرحب كأن يكون الطالب أكثر قدرة علي التعبير عن نفسه و عن أفكاره ، و يكون أكثر تفاعلا داخل المجتمع الذي يعيش فيه.

التعليم عامل رئيسي للتنمية هل يتقدم العالم في المسار الصحيح ؟

يتناول هذا التقرير الفرص المتاحة للتعلُّم . وهو يهدف أساساً إلي تقييم مدى انتفاع جميع الأطفال والشباب والكبار في جميع أنحاء العالم بالمزايا المرتبطة بالتعليم ، فضلاً عن تقييم مدى الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في إبريل 2000 أثناء المنتدى العالمي للتربية والذي عُقد في داكار ، ويقدم إجابة مؤقتة عن السؤال عما إذا كان العالم يسير قُدماً نحو تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام 2015 .

لقد اتفق المشاركون في المنتدى العالمي للتربية (2000) على ستة أهداف للتعليم للجميع اعتُبرت أساسية ويمكن بلوغها وتحقيقها إذا

ما توافر الالتزام القوي والعزيمة الصادقة على الصعيد الدولي ويعلن إطار عمل داكار أنه بحلول عام 2015 سيُتاح لجميع الأطفال في السن المدرسية الالتحاق بتعليم مجاني ذي نوعية مقبولة وأنه ستتم إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم . وستُخفض مستويات الأمية في أوساط الكبار بمقدار النصف ، وستشهد الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة زيادة كبيرة ، وسيطرأ تحسن على كافة الجوانب النوعية للتعليم . وفي سنة 2000 أيضاً تم الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية وحُدد هدفان منها - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي – على أنهما عاملان أساسيان للقضاء على الفقر المدقع .

أهداف داكار الستة

إننا نلتزم جماعيا في هذا الإعلان بالسعي الي تحقيق الأهداف التالية:

1- توسيع و تحسين الرعاية و التربية الشاملتين فى مرحلة الطفولة المبكرة، و خاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً و أشدهم حرمانا.

2- العمل علي أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جمع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائي جيد مجاني و إلزامي ، و إكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات و الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.

3-ضمان تلبية حاجات التعلُّم لجميع النشء و الكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلُّم واكتساب المهارات الحياتية وبرامج المواطنة

4- تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 . ولاسيما لصالح النساء ، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار .

5- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2015 ، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد .

6- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفاً بها ويمكن قياسها ، لاسيما في القدرات القرائية والحسابية والمهارات الحياتية الأساسية .

التعليم باعتباره حقاً للإنسان

الحق في التعليم حق منصوص عليه بكل وضوح في المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وهذا يشكل اعترافاً بالقيمة الإنسانية الجوهرية للتعليم ،وهو اعتراف يقوم على أسس أخلاقية وقانونية راسخة . ومن هذه الناحية ، فإن التعليم يمثل أيضاً وسيلة لا غنى عنها لتحرير وحماية حقوق الإنسان الأخرى من خلال توفير الدعائم اللازمة لضمان الصحة الجيدة والحرية والأمن والرفاه الاقتصادي والمشاركة في النشاط الاجتماعي والسياسي . فكفالة الحق في التعليم تعزز فرص الناس في الحصول علىحقوقهم الأخرى وتمتعهم بها.

التعليم والقدرات البشرية

طرأ في السنوات العشرين الماضية تحول كبير في التفكير بشأن التنمية البشرية . ومن أجل تأمين التخلي عن التركيز الضيق على مبدأ نمو دخل الفرد كمؤشر أساسي على نجاح السياسات الإنمائية، فقد برز إطار جديد يشدد على المدى الذي تم بلوغه في تعزيز قدرات الناس وفي توسيع الخيارات المتاحة لهم للتمتع بالحريات التي تعطي للحياة معناها وقيمتها . وهذها الحريات تشكل حقوق الناس في الحصول على الموارد التي تمكنهم من تجنب المرض وتكفل لهم احترام الذات والتغذية الجيدة وسبل العيش المستديم والتمتع بعلاقات سليمة فيما بينهم . وفي هذا الإطار يعتبر التعليم أمراً هاماً لثلاثة أسباب

على الأقل . ويتمثل السبب الأول في أن المهارات المكتسبة من التعليم الأساسي ، مثل القدرة على القراءة والكتابة ، تنطوي بحد ذاتها على قيمة كبيرة باعتبارها نتيجة أساسية من نتائج التنمية

والسبب الثاني هو أن التعليم يمكن أن يساعد على تحاشي جوانب أخرى أكثر سلبية في الحياة . فعلى سبيل المثال ، سيؤدي التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي إلي الحد من تشغيل الأطفال .

وأما السبب الثالث فهو أن التعليم يضطلع بدور قوي في تمكين الفئات السكانية التي تعاني من أوجه حرمان . و مع ذلك فإن النساء اللواتي حصلن على التعليم يمكنهن أن يعيشن حياة أفضل وأطول من حياتهن بدون تعليم

وبهذا المعنى ، فإن للتعليم الشامل والمتاح للجميع ، بغض النظر عن الطبقة أو الطائفة الاجتماعية أو الجنس ، يعطي تأثيراً قوياً في معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المدني ، كما أنه يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الحريات الإنسانية..



يولد الإنسان معززا مكرما لا يمتلك أي بشر كان، حق الانتقاص من شأنه وقدره ومن الكرامة المتأصلة فيه. إن الصفة الإنسانية في بني البشر تقتضي وجوب احترام تلك الكرامة من أي شكل من أشكال الإهانة والإذلال والتحقير وتعزيزها، كونها تشكل أحد الضمانات للوصول إلى حالة راقية من التسامح والعدالة والسلم الضروري لاستقرار المجتمع وانتماء أفراده الواعي له. وتبرز أهمية احترام حقوق الإنسان ليس فقط في كونها تشكل الضمانة في شيوع قيم التسامح والعدالة واحترام الذات البشرية بل إنها تشكل شرطا رئيسيا لخلق حالة من السلام الداخلي في المجتمعات فقبول الآخر وقبول الحق في الاختلاف وقبول التعددية وخلق الضمانات الفعلية بحق الأفراد المختلفين في التعبير عن آرائهم وصيانة أمنهم الشخصي وتعزيز مساهمة الأفراد وإشراكهم في اختيار ممثليهم بحرية كل ذلك يؤدي حتما إلى شيوع قيم الانتماء والتسامح والتي تعني أول ما تعنيه خلق حالة من الأمن الداخلي والسلم الحقيقي. إن احترام حقوق الإنسان ينطوي أساسا، بالنظر إلى ذلك كله، على إشراك الأفراد في دائرة الفعل السياسي والاجتماعي وخلق أفراد منتمين إلى مجتمعهم مساهمين وبفعالية في تقدم مجتمعاتهم وخدمة الإنسانية.

وكما أن حقوق الإنسان تشكل المقدمة لذلك في المجتمع، فإنها في التعبيرات المختلفة للمجتمع وفي مؤسساته المتعددة تحتل أهمية فائقة، ومن بين تلك المؤسسات، تبرز المدرسة، كأحد المؤسسات التي تنطوي على دور بالغ الأهمية. ففي الحالة الفلسطينية يشكل من ينتفع من خدمة التعليم في المدارس حوالي ثلث السكان مما يعني أن ما يتلقاه ثلث السكان من قيم و أهداف تشكل إلى مدى بعيد قيم المجتمع وأهدافه، وهو ما يعني أن ثقافة حقوق الإنسان والوعي بها يجب أن تشكل مكونا رئيسيا من العملية التعليمية. إن تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المدرسة هما الأساس في ضمان خلق جيل واع مؤمن بقيم التسامح والتعددية والاختلاف ونتيجة وسبب في خلق بيئة تعليمية مناسبة حيث تنشأ العلاقات على أساس احترام الكرامة الإنسانية وإعمال العقل والتفكير والإبداع، ونبذ العلاقات السلطوية والتلقينية والإذلال والإهانة.
ويمكن تعريف حقوق الإنسان على أنها تلك المعايير الأساسية التي لا يمكن للأفراد أن يحيوا بدونها بكرامة كبني بشر. إن الإنسانية هي أساس الحرية والعدالة والسلام، واحترام حقوق الإنسان يسمح للفرد وللجماعة بالتطور والإنماء الكامل للشخصية.

إن تطور حقوق الإنسان يجد جذوره في النضال من أجل الحرية والمساواة في كل مكان في العالم. وهي تطورت من رحم الموروث الإنساني باختلاف مشاربه وتعدد مصادره وهو مستمد من الفلسفات والديانات المختلفة ومن بينها الدين الإسلامي.
إن تلك الحقوق جرى تصنيفها وتضمينها في العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأهمها على الإطلاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وضعت تلك الصكوك الواجبات القانونية الملقاة على عاتق الدول تجاه مواطنيها فيما يتعلق بضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الحق في التعليم

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية الهامة كونه حق اقتصادي واجتماعي وثقافي، وعلاوة على ذلك كله، يمكن النظر إليه كحق مدني سياسي بالنظر لما ينطوي عليه من تأثير على إعمال باقي الحقوق.

تشكل العناصر التالية المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها الوقوف على واقع الحق في التعليم:

1- التوافر

ويعني ضرورة توفر مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافية ضمن الولاية القانونية للدولة. ويعتمد ما تحتاج إليه هذه المؤسسات من احتياجات على العديد من العوامل من بينها على سبيل المثال، السياق التنموي الذي تعمل في إطاره تلك المؤسسات حيث تحتاج إلى مبان تقيها من العوامل الطبيعية وإلى مرافق صحية للجنسين وإلى تزويدها بالمياه النقية الصالحة للشرب وبالمواد التدريسية وبالمعلمين المؤهلين وضرورة تقاضيهم لرواتب تنافسية محليا. كما وقد تحتاج إلى مرافق تربوية كالمكتبات والمختبرات والحواسيب وما إلى ذلك.

2- إمكانية الالتحاق

وتعني تيسير الوصول إلى تلك المؤسسات وأن تكون في متناول الجميع دونما تمييز وهي تنطوي على ثلاثة أبعاد متداخلة هي :

- عدم التمييز: يجب أن يتضمن القانون من جهة والممارسة الفعلية من جهة أخرى، جعل التعليم في متناول الجميع دونما تمييز على أي من الخلفيات.

- **إمكانية الالتحاق المادي: يجب أن يكون التعليم في متناول الجميع من الناحية المادية وذلك إما بالتردد على التعليم في موقع جغرافي ملائم بشكل معقول كأن يكون مدرسة تقع بالقرب من مكان السكن أو من خلال ما هو متوفر من وسائل التكنولوجيا الحديثة كالتعلم عن بعد.**
- **إمكانية الالتحاق من الناحية الاقتصادية: ضمان أن يكون التعليم الابتدائي مجانيا للجميع، واعمل الجاد والتدريجي على الأخذ بمجانية التعليم الثانوي والعالي.**

3- إمكانية القبول

وهو ما يعني أن شكل وجوهر التعليم بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس يجب أن تكون مقبولة للطلاب من حيث الجودة والخصوصية الثقافية.

4- قابلية التكييف

أن يكون التعليم مرنا ليتمكن من التكيف مع احتياجات المجتمعات والمجموعات المتغيرة وأن يستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتنوع.

الزامية التعليم الابتدائي ومجانيته

إن المقصود بكون التعليم إلزاميا يعني أساسا تأكيد حقيقة أنه لا الوالدين أو من له وصاية على الأطفال أو حتى الدولة نفسها لهم الصلاحية بالتعامل مع حق الطفل في التعليم الابتدائي كقضية اختيارية بل هي إلزامية وبشكل مطلق دونما تمييز على أساس الجنس. إذن فإلزامية التعليم هي مهمة المجتمع برمته وتعبيراته المختلفة لذا يجب توفير الحماية القانونية لذلك من خلال قانون واضح. كما يجب أن يراقب تطبيقه بشكل دقيق من قبل جهات الاختصاص. ومن نافل القول التأكيد على أن التعليم الإلزامي يجب أن يكون ملائما للطفل من حيث جودته وأن ساهم في إعمال حقوق الطفل الأخرى.

وكما هو واضح، فإن الرسوم أو أي تكاليف مباشرة أخرى قد يجري فرضها تشكل عائقا في وجه التمتع بهذا الحق بل إنها قد تنطوي على تأثيرات عكسية. ويندرج تحت هذا البند أيضا التكاليف غير المباشرة كالضرائب أو البدلات المفروضة على الوالدين (والتي تأخذ مظهر التبرعات الطوعية، والتي في حقيقتها ليست كذلك) أو الإجبار على

ارتداء أزياء مدرسية غالية الثمن نسبيا.
إن مجانية التعليم لا تعني فقط النص على عدم دفع رسوم التعليم بل القضاء على كل الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تنطوي على استحقاقات مكلفة ماديا، مهما كانت متواضعة والتي قد تشكل عائقا في وجه الأطفال للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

الحق في التعليم الثانوي

يرتبط مضمون التعليم الثانوي بالسياق الزماني والمكاني، فهو يختلف من بلد لآخر كما ويختلف ذلك المضمون وفقا للمراحل الزمنية المختلفة. إلا أن جوهره ينطوي على إكمال المرحلة الأساسية وتعزيز أسس التعليم مدى الحياة وتنمية الإنسان المستمرة. وهو يوفر الأساس للطلاب للالتحاق بالتعليم التقني أو العالي. أن التعليم الثانوي يتطلب مناهج دراسية مرنة ونظم توفير متنوعة وذلك لتسنى الاستجابة لاحتياجات الطلاب من مختلف الأوساط الاجتماعية والثقافية.

ويجب العمل على تعميم التعليم الثانوي بمختلف أشكاله وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما الأخذ تدريجيا بمجانية التعليم. ويعني ذلك أن التعليم الثانوي يجب لا يتوقف على قدرة طالب ما أو طاقته، كما وأن التعليم الثانوي يجب أن يتوزع في جميع أنحاء الدولة ليتسنى وصول الجميع المتساوي إليه دونما تمييز، ويجب اعتماد مناهج دراسية متنوعة ومبتكرة ليستجيب التعليم الثانوي لمختلف البيئات والسياقات الاجتماعية والثقافية.
أما ما يتعلق بمجانية التعليم الثانوي، فإنه في الوقت الذي يجب أن تعطى الأولوية فيه لتوفير التعليم الابتدائي مجانا، فإن إجراءات على الأرض يجب اتخاذها من أجل تحقيق مجانية التعليم الثانوي.

الحق في التربية الأساسية

لا يقتصر الحق في التعليم الأساسي على الأشخاص الذين لم يتلقوا تعليمهم الابتدائي أو لم يستكملوه، بل يمتد لشمل كل الأشخاص الذين لم يلبوا بعد حاجات تعلمهم الأساسية، وهو غير مرتبط بالعمر أو الجنس بل يشمل كل الأفراد من مختلف الأعمار ومن الجنسين، ونظرا لكونه غير مرتبط بسن معين فيجب أن تتميز مناهجه بالمرونة وبأنظمة تعليم تستطيع توفير التعليم لجميع الطلاب من جميع الأعمار.

توفير شبكة مدرسية وتحسين الأوضاع المادية للعاملين

يجب وضع استراتيجية تنموية عامة للشبكة المدرسية، على أن تشمل تلك الاستراتيجية جميع المدارس لجميع المستويات التعليمية. ويجب أن تحظى تلك الاستراتيجية بالأولوية من قبل الدولة سواء من حيث وضعها أو تطبيقها الحاسم.

ويجب العمل على تحسين الأوضاع المادية للمعلمين، لما ينطوي عليه ذلك من الإعمال الكامل لحق الطلبة في التعليم. فالمعلمين لهم الحق في شروط عمل تتناسب ودورهم وأجور منصفة تستند للظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلد الذي يعيشون فيه ولهم حق كامل غير منقوص في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية بما يخدم الدفاع عن مصالحهم وتعزيز دورهم الأساسي للوفاء بالحق في التعليم.

الاجراءات الانضباطية في المدارس

يعتبر العقاب البدني من أبرز أشكال الإجراءات الانضباطية في المدارس وهو يتعارض مع كرامة الفرد وهو المبدأ الذي أشرنا إليه بداية كونه يشكل الأساس لحقوق الإنسان والذي تضمنته ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن أشكال العقاب الأخرى الإذلال العلني وهو يتناقض مع الكرامة الإنسانية التي يجب أن لا تتعرض للإذلال أو الإهانة. لذا يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم ارتكاب أي إجراءات انضباطية لا تتفق وتلك المفاهيم وتشجيع المدارس على تبني إجراءات إيجابية وغير عنيفة للانضباط المدرسي.